



يأخذ الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني الأخير لدى البعض شكل المفاجأة، وكأنه شذوًءٌ عن مجرى سويٍ قديمٍ لا يعرف الا عوجاج. غير أن التأمل اليسير لاتفاق واي بلانتيشن يطرده كل ما يفاجئ، ويسفه كل فكر يربط بين المفاجأة والسلطة الفلسطينية. فلا أحد يُقبل على التفریط، كإقبال الظامئ على كأس الماء، إلا إذا كان التفریط قوام وجوده، وكان إقصاء الصلیم تقليداً حميمياً أدمنه منذ زمن. ولذلك، لا شيء يفاجئ في كارثة جديدة تستتبع كوارث سبقتها، لأن «الطرف الفلسطيني المفاوض» خلط بين الوطن والعقار، منذ أن استوطن مصالحه الذاتية.

وإذا كان «الطرف الفلسطيني» قد استأصل المفاجأة، منذ أن حوّل أرض فلسطين إلى «شقق مفروشة» محدودة المساحة وزهيدة الثمن، فإن الطرف الإسرائيلي قد قوّض المفاجأة بدوره، حين أكد، ومنذ زمن طويل، أن التفاوض تفاوض بين طرفين إسرائيليين لا أكثر. فالقول بانسحاب الجيش الإسرائيلي من ١٣٪ من أراضي الضفة اقتراح إسرائيلي؛ وفكرة الدولة الفلسطينية العتيدة فوق أشجار من فلسطين اقتراح إسرائيلي آخر؛ ومبادلة التاريخ الكفاحي الفلسطيني كله بمطار ومروحية فكرة إسرائيلية أيضاً. لا شيء يفاجئ منذ أن أرتضت «الضحية» أن تصبح دليلاً للجلاد: تضيء له الدروب، وتكشف له الجهات، وتمده بسكين قاطعة كي يبتتر أعضاءها السليمة.

ولا شيء يفاجئ أيضاً حين يصبح الطرف الأمريكي راعياً للسلام ومرجعاً له، يحكم بين طرف إسرائيلي جوهري و«طرف فلسطيني» يتكلم لغة عبرية، أو بين جلاّد إسرائيلي وضحية «متأسرلة» تعشق جلاّدّها إلى حدود التلف. فلقد كانت الولايات المتحدة، وبدأب لا يعرف الكلل، الطرف الأكثر إخلاصاً وتصلباً في الدفاع عن المصالح الإسرائيلية، وكان «أرض الميعاد» امتداداً روحي لأرض الولايات المتحدة، أو كأن دولة إسرائيل هي الولاية الأكثر نعماً وراحة ويسراً بين الولايات الأمريكية. فالبيت الأبيض، الذي حول «اتفاقيات السلام» إلى عرض تلفزيوني مثير، أجهّز كل الإمكانات المتاحة «لسلام معقول» يؤمن لإسرائيل وجودها ويعيد إلى الفلسطينيين بعض حقوقهم المغتصبة. ولأن الولايات المتحدة الأميركية لا تفصل بين الفعل والإشارة، فقد قالت بالسلام

اتفاق واي بلانتيشن... أيضاً وأيضاً

هل تبسّقى شيء من فلسطين للبسيّع؟

فيصل دراج

انحساب إسرائيل من ١٣٪، ومبادلة التاريخ الكفاحي بمطار ومروحية ودولة فوق أشبار، اقتراحان إسرائيليان

(الحياة، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨). وواقع الأمر أن لغة الاتفاق مرآة لمضمونه: فهي تحرّض على إعدام «الإرهابي» الذي لم يولد قبل أن تصل إلى الفلسطيني اليومي؛ وتحضّ على محاسبة النوايا واعتقال الضمائر ومداومة الظنون وتقييد الأحلام ومصادرة الأسرار، قبل أن تعطي أوامرها القاطعة بمطاردة كل فلسطيني يتمتع بحس الكرامة.

فالاتفاق يتحدث عن «درجة صفر من التسامح مع الإرهاب والعنف»... وأن يأخذ الجانبان «كل الإجراءات الضرورية من أجل منع الإرهاب والجريمة والاعتداءات»، ويشدّد على «مقاومة المنظمات الإرهابية وتعقيبها قانونياً... وعدم التهاون نهائياً مع الإرهاب والعنف». ووردت في الاتفاق، وتحت عنوان «منع أعمال التحريض»، الجملة التالية: «بالنظر إلى الممارسات الدولية ذات العلاقة، ووفقاً للفقرة الثانية والعشرين من الاتفاق الانتقالي ولمذكرة كانون الثاني ١٩٩٧، فإنّ الجانب الفلسطيني سيصدر قراراً بحظر كل أشكال التحريض على العنف والإرهاب، وسيضع آلية للعمل بشكل منتظم ضد كل التهديدات أو عبارات العنف والإرهاب...» (الشرق الأوسط، ٢٥/١٠/١٩٩٨).

ينطوي كل ما جاء في الاتفاق على لغة تقريرية باترة، أو على لغة زجرية قاطعة، تُخلّق الوقائع التي تريد، وتُنجب الدلالات التي ترغب، وتستولد ما شاءت من العقوبات الحقيقية. ولهذا، كانت لغة التقرير حيلى بالكلمات القاطعة: «درجة صفر»، «كل الإجراءات»، «عدم التهاون نهائياً»، «كل أشكال التحريض»، «كل التهديدات...». تتضخّم «الكل» الإسرائيلية حتى يصبح الشعب الفلسطيني متهماً كلّ، لا تنجو منه إلا قلة بريئة، هي السلطة الفلسطينية ذاتها وأدواتها القمعية المنوّط بها - إذا أمكن - تحقيق «الكل» الإسرائيلي الذي لا نهاية له. وبهذا المعنى، فإنّ السلطة الفلسطينية هي «الجزء» المتبقي من «الكل» الإسرائيلي، أو هي «الجزء» الذي لا وجود له خارج «الكل» الإسرائيلي. وتكشفت دلالة «الجزء» حين أقدمت السلطة الفلسطينية، وبعد الاتفاق مباشرة، على اعتقال أحد عشر صحفياً فلسطينياً، لم يلقَ سراحهم إلا بعد أن «أفهمهم» مسؤول في المباحث الجنائية، أنه يتوجّب عليهم، من الآن فصاعداً، أن يحصلوا على إذن من الشرطة قبل تغطية أيّ موضوع سياسي. وما أصاب الصحفيين أصاب الشيخ حامد البيتاوي، خطيب المسجد الأقصى، ورئيس رابطة علماء فلسطين، الذي اعتُقل،

بعد تدمير العراق، وأكدت ضرورة السلام بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ وكان السلام المقترح إعلاناً عن انتصار الإرادة الأميركية فوق الأرض. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون اتفاقية أوسلو حلاً لمشاكل إسرائيل في علاقتها بالقضية الفلسطينية، أي حلاً يُعديم فلسطين العربية باسم «حل» القضية الفلسطينية. وإذا كانت هذه الاتفاقية قد هيأت طقوس الاحتفال الجنائزي المهيب، إذ جثت فلسطين مكوّمة فوق طاولة من رخام، فإنّ اتفاق واي بلانتيشن إعلاناً عن نهاية الاحتفال، أي إعلاناً عن دفن الجثة وإهالة التراب على روحها المذبّبة.

لا شيء يفاجئ الوعي العادي في مظاهرة السلام الكاذبة. فهو لا يفاجئ الفلسطيني الذي اغتصب أمه ونسي، ولا الإسرائيلي المغتصب الذي يبارك الفلسطيني الذي اقترب اغتصاب المحرّمات، ولا الأمريكي الذي يلهو بأرواح البشر. وهذا ما يجعل اتفاق واي بلانتيشن صورة عن التحقّق المطلق للإرادة الإسرائيلية، بعد أن يجعل منه صورة للخضوع المطلق أمام الإرادة الغاشمة.

*

ولعلّ العودة إلى الاتفاق، لا في تفاصيله الجغرافية البائسة، بل في لغته التقريرية القامعة، يعطي صورة عن جدل السيطرة والخضوع. فلغة الأسياد سيده اللغات، والعبد يستظهر لغة لا يسمعها أحد. والعبد الفلسطيني، الذي استعذب العبودية، يستنيم إلى مطالب سيده الإسرائيلي الذي حول هذا الاتفاق، كما الاتفاقات التي سبقته، إلى لعبة شكلائية حدودها الإرهاب ومكافحة الإرهاب، مفترضاً، منذ البداية، أن كل فلسطيني هو إرهابي بالسليقة.

ومن الطرافة بمكان أن تتنبه جماعة «مراقبة حقوق الإنسان» في لندن إلى اللغة القامعة التي جاءت في الاتفاق؛ وهي لغة تختزل دور السلطة الفلسطينية إلى قمع الفلسطيني... بصيغة المفرد، وصيغة الجمع في آن. تقول الجماعة المشار إليها: «من الممكن تفسير اتفاق واي بلانتيشن بأنه يشجّع الانتهاكات، مثل الاعتقال الإداري والتعذيب والمحاکمات غير العادلة، بدلاً من أن يعمل على توفير آليات قوية لمنعها...». وأشارت أيضاً إلى مخاوفها: «من أن تؤدي اللغة الغامضة التي وردت في بند منع كل أشكال التحريض إلى توفير عذر يؤدي إلى مزيد من الانتهاكات للحقوق المشروعة للتعبير عن الرأي السياسي...»

لغة الاتفاق تعرض على إعدام «الإرهابي» الذي لم يولد، وعلى محاسبة النوايا، واعتقال الأحلام، ومصادرة الأسرار

الفلسطينية، ما دام الدورُ الجوهريُّ لهذه السلطة هو حماية الأمن الإسرائيلي. وعندها، لا «تُشرف» المخابرات المركزية على تطبيق السياسة الأمنية ولا «تراقب» الفاعلية الفلسطينية أو غيابها، بل تقوم أولاً بـ «اقتراح» بنية أمنية فلسطينية تتعين في إطار بنية أمنية أشدَّ اتساعاً هي البنية الأمنية الإسرائيلية، دورها حماية كلِّ أسرائيليٍ واتهام كلِّ فلسطيني.

والأمر كله لا يدور في إطار السياسة بل في فضاء العجب؛ فالتاريخ لا يعطي أمثلة كثيرة عن محتلٍّ يسهر على راحة محتليه، ولا عن سلطة تعتقل أفراداً مجتمعها وفقاً لأوامر سلطة خارجية تعتقل الشعب وأرض الشعب ووجود الشعب. والأمر كله يدور في فضاء العجب؛ فلقد اعتادت المخابرات المركزية، التي احترفت تقتيل الشعوب، أن تبذل كلَّ جهودها لاختراق السلطات أو شرائها بشكل سري؛ أما السلطة الفلسطينية فتبادر جهراً وعلانيةً إلى استدعاء المخابرات المركزية كي تكون طرفاً من أطراف الأسرة الحاكمة. ويصبح الأمر أكثرَ فداحةً حين يسهر الطرف الأمريكي على تطبيق البنود الأمنية المصوغة باللغة الإسرائيلية، والتي ستعطي مكاناً مقررراً في السياسات الإعلامية والثقافية والاقتصادية والإسكانية، الأمر الذي سيجعل من السلطة الفلسطينية كلُّها امتداداً لأجهزة الأمن الإسرائيلية ولأجهزة المخابرات المركزية في أن.

*

وإذا كان الاتفاق الجديد يجعل من الأمن الإسرائيلي جوهرًا له، فإنه يجعل من إلغاء الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني جوهرًا موازياً. فهو قد طالب وسيطالب بتدمير «حماس» و«الجهاد» بسبب ممارستهما «الإرهاب الصريح»؛ وهو سيطلب إلغاء «فتح» والجبهتين الشعبوية والديمقراطية بحجة استعمال لغةٍ توحى بالعنف، ما دامت دلالة العنف تقاس بمدى رفض الاستمرارية الطليقة للمشروع الصهيوني. وهذا يعني أن المطالبة بتوقيف المستوطنات تحريضٌ على الإرهاب، والدعوى إلى الكف عن تهويد القدس العربية دعوةٌ إلى العنف والإرهاب، ومناشدة إسرائيل الإفراج عن السجناء قولٌ عنيف يستحق العقاب. وفي مناخ كهذا يتم اختصارُ الحياة الفلسطينية إلى وجود السلطة الفلسطينية لا أكثر. وربما لم تكن مهاجمة أحد مكاتب «فتح» في رام الله، في نهاية تشرين الأول الماضي، إلا رسالةً مفتوحة إلى جميع الأطراف التي تتحدث لغةً سياسية لا تلبي شروط الأمن

وبعد مرور نصف ساعة فقط، إثر تصريح له لإحدى الفضائيات العربية، يدين فيه الاتفاق.

ولئن كانت صيغة «الكل» القاطعة تشير إلى شكل لغويٍ قمعى، فإن المضمون الذي تنشئه اللغة لا يقلُّ قمعاً. فهي ضبابية وشديدة الضبابية، غير أنها تتعامل مع الضباب وكأنه حجارة صلبة. وإلا فما معنى «عبارات العنف»، وما معنى «أشكال التحريض على العنف»؟ هل قراءة جملة من القرآن تحرض على الجهاد هي شكل من أشكال العنف اللغوي؟ وهل مطالعة رواية عائد إلى حيفا لغسان كنفاني دعوة إلى عنف صريح؟ هل استعمال أديبٍ لشيء يُذكر بكفر قاسم ودير ياسين هو عنف وتحريض وتهديد؟ وهل الإشارة إلى وعد بلفور وهبة البراق وعز الدين القسام وأسماء القرى الفلسطينية المهذومة، فعلٌ إجراميٌّ على القانون أن يطارد مقترفةً بـ «كل الأدوات»؟ هل استذكار «كل» الماضي الفلسطيني عملٌ إرهابيٌّ جديرٌ بـ «كل» أنواع السحق و«كل» أنواع المطاردة؟

تبين هذه الأسئلة، وكثير غيرها، أن دور الاتفاق الجديد، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، هو تكريس أمن إسرائيل بأدوات جديدة، إذ تضاف قوى الأمن الفلسطينية إلى قوى الأمن الإسرائيلية، وتصبح أجهزة السلطة الأمنية حامياً للمستوطنات اليهودية القائمة والقادمة. وتحقيق الأمن، بالمعنى الإسرائيلي، لا يستوي إلا بتدمير معنى الأمن والأمان في الحياة الفلسطينية، ما دامت اللغة الإسرائيلية تحاسب على النوايا قبل أن تحاسب على الأفعال.

أكثر من ذلك: لقد طبقت إسرائيل على السلطة الفلسطينية تصورًا المطلق عن الأمن والإرهاب، كي يكون نموذجاً يُحتذى، على الحكومات العربية أن تأخذ به لاحقاً. وهذا ما قصده كليتون حين قال: «إن الاتفاق لا يخص الفلسطينيين بل المنطقة بأسرها». فكأنه يؤكد، قياساً على الشرط الفلسطيني، أن على العرب تأمين حماية إسرائيل، وأن على العرب والفلسطينيين أن يعملوا معاً من أجل خلق جبهة مشتركة معادية للإرهاب، أي معادية لكل ما لا يتفق مع الطموحات والتصورات الإسرائيلية.

*

وفي سياق مهزوم تحدّد فيه اللغة الإسرائيلية معنى الحق والإرهاب والعنف، يكون عادياً تماماً أن تصبح المخابرات الأمريكية (C.I.A.) عنصراً داخلياً في بنية السلطة

تبذل المخابرات الأميركية كل جهودها لاختراق السلطات أو شرائها، ولكن السلطة الفلسطينية تستدعيها علانية لتكون طرفاً من أطراف الأسرة الحاكمة

لأمان الطرف الإسرائيلي، أي هو البدء بإلغاء الآخر قبل التعامل معه. وسياسة إلغاء الآخر، بموافقة الآخر وبشروط مكتوبة، هي التي جعلت نتيها هو يحول كل ما عدا الأمن الإسرائيلي إلى تفاصيل نافلة لا قيمة لها، تتحدث عن ٩٪ تارة و ١٢٪ تارة أخرى. وهو محق في ذلك تماماً، لأنه يريد أن يصادر الإرادة الفلسطينية ويعتقلها قبل مصادرة الأرض وتهويدها. أما السلطة الفلسطينية فتري مكاسب السلطة ولا ترى ما عداها، حتى لو كان ثمن السلطة إحراق الشعب الفلسطيني كله. ولذلك فهي راضية عن اتفاق واي بلانتيشن وإن تعارض مع اتفاق أوسلو؛ وهي راضية عن اتفاق أوسلو وإن تعارض مع مقدمات مدريد؛ وهي راضية عن مقدمات مدريد حتى ولو تعارضت مع إرادة الأرض والسماوات. فالسلطة الفلسطينية دائماً هناك، تُطلب فتلبي، وتؤمر فتطيع، وتُجر فتتمثل، مكتفية بوعد المطار والبساط الأحمر والمروحية العتيدة، وراضية باللقاب الشكلية التي أفضت وتفضي دائماً إلى ثروات مالية حقيقية. وما يثير الضحك الأسود هنا هو تمسك السلطة بموعد إعلان الدولة. وما هي أهمية الوجود الفلسطيني الرسمي، سواء أكان دولة أم سلطة، إمارة أم امبراطورية، ما دام لن يبارح أبداً راحة اليد الإسرائيلية التي تحدد، فعلياً، معنى السلطة والدولة، ومعنى العنف والإرهاب؟!

«لا راحة لعادل»، يقال، لأنه مأخوذ أبداً بما يبقى وجه العدالة ناصعاً. والراحة كلها تكون لمن لا يعرف معنى العدل، لأنه مشغول بعقاراته وبشركاته وبأحوال البورصة وبمردود «الكازينوهات» وبأشياء أخرى.

*

يفضي ما سبق إلى موضوع إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي سيكون مناسبةً كرنفاليةً أخرى، يحضرها الرئيس الأمريكي، وتُحضر معه الأجهزة التلفزيونية والإعلامية في جميع أنحاء العالم، كي تقدّم عرضاً جماهيرياً - كونيياً عن «نهاية قضية». وواقع الأمر أن المطالبة الإسرائيلية بإلغاء المادة الخاصة بـ «تدمير إسرائيل» تندرج في مدار إخضاع الإخضاع، لأن منظمة التحرير كانت قد ألغتها منذ زمن طويل، وألغت معها كل ممارسة وطنية تتمسك بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. بل أكثر من ذلك: إن كانت سمات الإنسان في وجهه، وفقاً للحكمة الشعبية، فإن في سمات السلطة الفلسطينية ما يُعلن عن

الإسرائيلي، وذلك في إشارة مزدوجة للدلالة تقول: إن السياسة الأمنية الفلسطينية، كما تحدها اللغة الإسرائيلية، تطبق أولاً على «فتح» قبل تطبيقها على «الجهاد» و«حماس». وتقول أيضاً: إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية حاكمة لما عداها، بما في ذلك التنظيم الذي تدعي السلطة الرسمية الانتماء إليه!

لقد كان من المفترض، منطقياً، أن تكون الحقوق الوطنية الفلسطينية، حتى في مستواها الأشد بؤساً، هي موضوع اتفاق واي بلانتيشن، وخاصة أن السلطة الفلسطينية، المطمئنة إلى مستقبلها في غزة، لا تزال ترى في ذاتها امتداداً لمنظمة التحرير المسؤولة عن الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة والشتات. غير أن السلطة، التي أدمنت الرقص على الموسيقى الإسرائيلية، حولت الموضوع، ويجراً عز نظيرها، إلى موضوع الأمن الإسرائيلي، حتى بات مرجعاً مكتوباً يحدد معنى الممارسات الفلسطينية القائمة والقادمة. فلا سلطة فلسطينية إلا من وجهة نظر أمن الإسرائيليين، ولا حياة سياسية فلسطينية إلا إن كان الدفاع عن الأمن الإسرائيلي قوام السياسة المفترضة، ولا مستقبل للفلسطينيين جميعاً إلا إذا تحولوا إلى متطوعين في أجهزة المخابرات الإسرائيلية. وعندها لا يستمد الفلسطينيون معنى وجودهم من قضية وطنية كفاحية مجيدة، بل من دورهم في حرق وإتلاف كل من يُدكر بهذه القضية ويتحدث عنها بلغة وطنية. وهو ما يعني، وبكل بساطة، أن الشعب الفلسطيني (كما سلطته) لا وجود له، لأنه لو كان موجوداً، من وجهة النظر الإسرائيلية، لما قيل بالشروط التي تُملى عليه إملاءً وتُفرض عليه فرضاً، ولما كسرت إسرائيل قواعد العقل والمنطق وهي تتجه إليه. ولذلك لم يكن غريباً أن تبدأ حكومة نتيهاو ببناء إحدى وعشرين مستوطنة، بعد مرور يومين فقط على الاتفاق الجديد. والأمر لا غرابة فيه لأن السلطة الفلسطينية قد نقلت مواقعها من مكان إلى آخر، وحددت دورها بمطاردة الشعب الفلسطيني وبحماية المستوطنات الإسرائيلية، التي تنتاج طليقةً من دون مانع أو رادع.

*

يطرح كل ما سبق سؤالين أساسيين: ما معنى الأمن الإسرائيلي من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية؟ وما معنى السلطة من وجهة نظر السلطة الفلسطينية؟ الجواب على السؤال بسيط تماماً: إن الأمن الإسرائيلي هو نهب وتدمير

ما معنى زيادة مساحة المنطقتين «أ» و «ب» إن كان دور السلطة ضمان الأمن الإسرائيلي؟ وهل ناضل الشعب الفلسطيني من أجل سلطة تحتفل بالسجون والممنوعات؟

تندرج بدورها في سياسة إخضاع الإخضاع، أي في استئصال كل ما يُدَّكر بأنَّ الشعب الفلسطيني قد كانت له «ذات مرّة» مرجعيةً سياسيةً تتحدث عن وطن سليب، وعن عودة كفاحية إلى الوطن السليب.

*

وعلى الرغم من إخفاق شامل تحتفل به الفضيحة، فإنَّ «علماء السياسة» الناطقين باسم السلطة يرون في الإخفاق - الفضيحة انتصاراً أكيداً. فبسّام أبو شريف يتحدث عن أفق جديد للعرب ولللسطينيين جميعاً: «وهذا يعطي العرب فرصة كبيرة جديدة؛ فالمعركة مع الحكومة الإسرائيلية لم تنته بعد...». أما الفرصة الكبيرة والجديدة ف«تتمثل في أنّ الرأي العام الأمريكي بدأ يستوعب دور إسرائيل المعوّق للسلام ويكتشف تضليلها للرأي العام...» (الشرق الأوسط ٢٥/١٠/١٩٩٨). بل إنّ من يقرأ التقرير الطويل الذي كتبه أبو شريف سيلتقي بالدهاء السياسي المكين والمرونة الألمية وطول النفس الأريب الذي ميّز القيادة الفلسطينية؛ وسيلحظ أيضاً - ولو بين السطور - أنّ الرئيس الأمريكي نصّر السلام لأنَّ الفلسطينيين أجبروه على ذلك بصدقهم، ولأنه، في اللحظة عينها، لا يستطيع «القفز» فوق الرأي العام الأمريكي الذي بدأ يميّز بين «الصدق الفلسطيني» و«التضليل الإسرائيلي».

والأمر لا يختلف لدى خليل الشقّاق، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح في نابلس ومدير مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية. فهذا الأكاديمي، المأخوذ بإحصائيات لا وجود لها بل يُقرّزها مركز الدراسات الذي يُشرف عليه، يقرّر مسبقاً أنّ القيادة الفلسطينية قادرة دائماً على حصار الطرف الإسرائيلي، اعتماداً على الحكمة الذاتية وثقة الشعب الفلسطيني بها... (السفير ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨). والأكاديمي، الذي هو على صورة السلطة التي تُشرف على مركزه البحثي، يتحدث عن دولة فلسطينية وعن عاصمة للدولة، وعن احتياطي شعبي واسع وثابت المرجع يعطي القيادة الرشيدة ثقته كلها... غير أنّه ينسى أنّ للدولة قدساً على صورتها هي: أبو ديس (قرية جنوب شرقي القدس)، التي اقترحت بعض الأوساط السياسية الإسرائيلية «المرنة» أن تكون عاصمةً للسلطة التي تحلم بأن تصبح «دولة». لا شيء يفاجئ في كلام الأكاديمي المعجّب بسلطته، لأنه مثلها يستعمل لغةً إسرائيلية، كما ألمع مصطفى الحسيني في جريدة السفير. ذلك أنّ «العالم الفلسطيني»

تدمير الحقوق الفلسطينية... لا عن تدمير إسرائيل، المحمية بترسانة عسكرية نموذجية، وبشبكة الصواريخ الأميركية التي تم ربطها (خلال القمة الإسرائيلية - الأمريكية - الفلسطينية الأخيرة) بشبكة الصواريخ الأميركية. فكل ما لهُ علاقة ب«التدمير» المزعوم تغيّر في مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٨، وشُطب وانتهى في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني في غزة عام ١٩٩٦. والسؤال هنا: إنّ كانت كلُّ القرائن تبين أنّ فرضية التدمير ساخرة المضمون ولا وجود لها، فلماذا يطالب اتفاق واي بلانتيشن بإلغائها من ميثاق منظمة التحرير؟ يمكن القول قبل الإجابة، إنّ اتفاق أوسلو قد دُمّر نهائياً ما يدعى بمنظمة التحرير ودُمّر معها الميثاق المرتبط بها، وإنَّ السلطة الفلسطينية جاهزة أبدأ - إن استطاعت - لتدمير كلِّ جهد فعلي لإعادة الاعتبار إلى العمل الوطني الفلسطيني. والسؤال البسيط هو: هل تبقى ما يدعى فعلياً منظمة التحرير كي تتم المطالبة بتعديل ميثاقها؟ وإذا كانت هذه المنظمة قائمة فمن تمثّل؟ وماذا عن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، وهو حق قالت به قرارات دولية مثل القرار ١٩٤ والقرار ٢٣٧؟ وهل بقي لمنظمة التحرير، بعد كل هذا التفريط، شيء من السيادة الفعلية كي تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني؟

تبقى الإجابة غائبة غياب السيادة الفلسطينية. ذلك أنّ السلطة المغتبطة بمطار غزة القادم تحقّق الأسئلة الكلية بأظافر التفاصيل الرخيصة، أخذة بالسلوك الإسرائيلي، ولكن بشكل مقلوب. فإذا كان الطرف الإسرائيلي يحاصر الطرف الفلسطيني الرسمي في زوايا التفاصيل الصغيرة، فإنَّ الطرف الثاني يضلّل الشعب الفلسطيني بأحاديث التفاصيل التي تطرد الجوهر. لذلك يُطلق إعلام السلطة أهزيج الانتصار، مذكّراً بإعلان «السيادة» القادم في ٤/٥/١٩٩٩، ومؤكّداً أنّ الاتفاق سيوسّع مساحة المنطقة (أ) إلى ٢١.٢٪ من مساحة الضفة، ومساحة المنطقة (ب) إلى ٨.٢١٪... ولكن ما معنى هذا الكلام، إنّ كان دور السلطة الفلسطينية ضمان الأمن الإسرائيلي قبل أي شيء آخر؟ وما معنى المساحة، وهي مُبكية، إذا كان الفلسطيني خاضعاً فيها لإرشادات المخابرات المركزية؟ وهل ناضل الشعب الفلسطيني من أجل سلطة تحتفل بالسجون والمحرّمات والممنوعات، أم أنه قاتل من أجل وطن له كرامة وسيادة وسلطة وطنية تدافع عن حقوقه؟ وفي الحالات جميعها، فإنَّ المطالبة الإسرائيلية بإلغاء المادة الخاصة ب«تدمير إسرائيل»

ناجي العلي إرهابيٌ بامتياز لأنه سَخِرَ من «السلام» الإسرائيلي وسَخِرَ من الإداري الفلسطيني الذي يظن نفسه قائداً، وأنَّ شهداء صبرا وشاتيلا جديرون بما أصابهم لأنهم تعاونوا مع جماعات إرهابية... بل على الفلسطيني أن يؤمن بأنَّ على الفلسطينيين أن يلعنوا جميع شهدائهم، لأن هؤلاء لم يكونوا إلا حفنةً من الإرهابيين أرقوا الإنسانَ الإسرائيليَّ المسالم وصاحبَ «الحق الشرعي الوحيد» في فلسطين!

يقول خوان غويتيسولو في كتابه دفاقر العنف المقدس: «بعد اتفاقيات أوسلو ركَّز الإسرائيليون على إكمال حلمهم على حساب كابوس الفلسطينيين. هذا الأمل يكشف عن خداع كامل. ذلك لأنَّ الاعتراف بالهوية الفلسطينية، وبحقَّ الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وديمقراطية، هو الذي يمكن أن يُنهي في يوم من الأيام كابوسَ الشرق الأوسط». ولكنَّ كيف يُنقِض الفلسطينيُّ المأخوذُ باللغة العبرية بأن يعود إلى لغته، أو بأن يقبلَ بأفكار مثقف يكتب باللغة الإسبانية؟ فمثلاً تُنتج بعضُ الأجساد أمراضها، أفرز الجسدُ الفلسطيني ما يشده إلى مرضٍ مهلكٍ أو أفرز هلاكاً يكاد أن يُفرض الجسد ويقوِّض أركانه.

فلسطين (دمشق)

ينسى جبل أبو غنيم، المنطقة الفلسطينية التي يعمل الإسرائيليون على استيطانها، ويعطيها مسبقاً الاسم الإسرائيليَّ المقترَح وهو: «هارحوما». كما ينسى سورَ الحرم الشريف، ويكتفي بالحديث عن «نفق أترى». وواقع الأمر أنَّ السلطة الفلسطينية، كما «علماءها الكبار»، تحوَّل فلسطين كلها إلى متحفٍ للأثريات لا حرمةَ له، متحفٍ من نوع خاص، يشترى الزائرُ منه ما يشاء، ما دام يدفع المبلغ المطلوب.

*

لقد صرح شمعون بيريس، وهو يتحدث عن «القيادة الفلسطينية» بعد توقيع اتفاق أوسلو، قائلاً: «هم الذين غيروا مواقفهم، لا نحن». والقول صحيح، لأنَّ الصهيوني لا يزال، مثلما كان، صهيونياً، يحتفظ بأحلامه وأمانيه، على نقيض «الفلسطيني الآخر» الذي سلَّع الأحلام كلها، أملاً في أن يصل، ذات يوم، إلى حشو الذاكرة الفلسطينية بقشٍ إسرائيلي، فيكونَ على الفلسطيني أن يعتقد التصوُّر الإسرائيليَّ للأرض والتاريخ، وأنَّ يؤمن بأنَّ التاريخ الفلسطيني الماضي كان تاريخاً إرهابياً، وأنَّ ما جاء يوماً على قلم خليل السكاكيني ونجيب نصَّار ومعين بسيسو دعوةً إلى العنف والإرهاب، وأنَّ

هادي العلوي... وداعاً

يرحل هادي العلوي وأحلامه النبيلة والحزينة، فلا عاد إلى العراق، ولا العراق عاد إلى أهله، ولا الأهل عادوا إلى أحلامهم البسيطة. يرحل هادي الذي حلم بيوم يؤمن للطفل كساءه، وللمرضى دواءه، وللجاهل كتابه، وللرأي الصائب والحرِّ فسحةً كاملةً للإنارة.

يطوي الموت مثقفاً حلم مثقف يكون للأمة ضميراً، وللحق صوتاً، وللخير نصيراً، مثقف يسمي الأشياء بأسمائها: فالصهيونية احتلال، والعمولة الجديدة استعمار، والتطبيع الثقافي خيانة، والدفاع عن هوية الأمة واجب. يطوي الموت مثقفاً عراقياً نبيلاً رفع رايات الفارابي والشيرازي؛ واتخذ من أبي العلاء المعري صديقاً؛ ومن أبي ذر الغفاري زميلاً وصاحباً؛ ومن كارل ماركس أنيساً يطرح عليه أسئلة الفقراء ثم يعود إلى ديارهم كي يتأكد من صواب الإجابة أو خطئها.

ربما رأى البعض في هادي العلوي، ولاسيما في سنواته الأخيرة، مثقفاً ماضوياً ينتمي إلى زمن مضى وأحلامٍ قضت. ولكنَّ لم يكن في هادي من الماضوية شيء، بل كان فيه ذلك الضمير الذي لا يُباع، بل يدرك أنَّ اختلاف الكلمات لا يغيِّر من جوهر الوقائع شيئاً؛ فالجوع قائم، والظلم منتشر، وإهانة البشر متمادية الأطراف. وكان في هادي ذلك الضمير الذي يدرك أنَّ المثقف الحقيقي هو المدافع عن مستقبل العراق وأحلام الفلسطينيين وكرامة الأمة العربية. وكان من قلة من المثقفين تبحث عن غبطة الصدق، قبل أن تذهب إلى النوم الذي لا صحوة منه.

رحل هادي حزيناً ومغتبطاً في آن: حزيناً لأنَّ أحلامه بقيت مبعثرة في الهواء... ومغتبطاً لأنه لم يستنشق هواءً مسموماً قط.

ف. د.